

انتهاك ضمانات حقوق الإنسان وحرياته بين المبادئ القانونية والإخفاقات الواقعية

Violation of Human Rights Guarantees Between Legal Principles and Practical Failures

فيصل رمون*

جامعة غرداية

fremoune@yahoo.fr



- تاريخ النشر: 2025/06/05

- تاريخ القبول: 2025/05/30

- تاريخ الإرسال: 2025/04/29

ملخص:

يتناول هذا البحث مسألة انتهاك ضمانات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية رغم وجود منظومة قانونية دولية واسعة، استعرض البحث الجذور الفكرية والتاريخية لحقوق الإنسان، موضحاً كيف تبلورت هذه الحقوق عبر تطورات حضارية وفكرية ودينية، مع إبراز خصوصية المنظور الإسلامي، كما حلل البحث خصائص هذه الحقوق في الفكر الوضعي والإسلامي. في الشق التطبيقي، تناول البحث دور المجتمع الدولي في حماية حقوق الإنسان، مسلطاً الضوء على حالة الإبادة الجماعية في غزة كنموذج لفشل الضمانات الدولية، خلص البحث إلى وجود فجوة عميقة بين المبادئ النظرية والتطبيق العملي، واقترح مجموعة من الحلول لتعزيز فعالية حماية حقوق الإنسان عالمياً. الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، الانتهاكات الدولية، الضمانات القانونية، الإبادة الجماعية، غزة، المجتمع الدولي، المسؤولية الجنائية الدولية.

ABSTRACT:

This research examines the persistent violations of human rights despite the existence of international legal safeguards. It traces the historical and philosophical foundations of these rights, with emphasis on the Islamic perspective, and analyzes their key features in both secular and religious contexts. The study highlights the failure of international protection mechanisms, particularly through the case of genocide in Gaza, and suggests solutions to bridge the gap between legal principles and real-world implementation

key words: Human Rights, International Violations, Legal Guarantees, Genocide, Gaza, International Community, International Criminal Responsibility.

* - المؤلف المرسل:

مقدمة:

أصبحت حقوق الإنسان وحرياته من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، حيث تُعدّ معياراً لتقدم الدول ومدى احترامها لكرامة الأفراد، وقد شهدت هذه الحقوق تطوراً ملحوظاً عبر التاريخ، من خلال المواثيق الدولية والإقليمية، إضافة إلى الدور الذي لعبته الفلسفات الدينية والقانونية في تأصيلها، يهدف هذا المقال إلى تقديم تحليل شامل لمفهوم حقوق الإنسان وحرياته، وتصنيفاتها، وأهم الوسائل القانونية لحمايتها، حيث تعد مسألة حماية حقوق الإنسان وحرياته من المواضيع المحورية في الفكر القانوني والسياسي المعاصر، خاصة مع تصاعد حدة الانتهاكات رغم الكم الهائل من المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، ورغم الجهود المبذولة لترسيخ هذه الحقوق عبر القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، إلا أن الواقع يكشف عن فجوة عميقة بين المبادئ النظرية والتطبيق العملي، وعليه، يكون الإشكال المحوري لهذه الورقة هو لماذا يُطرح التساؤل دائماً؟ حول مدى فاعلية الضمانات الدولية لحماية حقوق الإنسان وحرياته، وكيفية تجاوز هذه الانتهاكات المتكررة؟

من أقوال مارتن لوتر كينغ: "إن الظلم أينما كان، يهدد العدل في كل مكان..."، "...حان الوقت كي نجعل العدالة حقيقة لجميع الناس..."، ومقومات العدل والعدالة تقوم بالأساس على احترام حقوق الإنسان وحرياته، وأي انحراف في دعم وصيانة حقوق الإنسان وحرياته بأي صورة كانت أو شكل، يؤدي حتماً إلى إلحاق الضرر بالإنسانية جمعاء، فتصاب بالذهول، بل بالصدمة حين تلاحظ تلك الضمانات التي تهدف لصيانة الحقوق والحریات تنتهك - مثال الإعتداء على غزة فلسطين الإبادة-، حينها تتيقن أن هناك حقاً أزمة في تجسيد ما وصلت إليه البشرية من ضمانات، كان يفترض أن تصون حقوق الإنسان وحرياته، ومن منطلق هذا التضارب، أو دعنا نقول التناقض في مبادئ حماية حقوق الإنسان وحرياته وصيانتها، يتبادر للذهن العديد من التساؤلات أهمها: ما السبيل لتعزيز الثقة في ضمانات حماية حقوق الإنسان وحرياته، تحت ظل الانتهاكات الفاضحة لها؟، وفي هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة عن سبب تكرار مثل هذه التساؤلات، في ظل ما وصلت إليه البشرية من تقرير لحقوق الإنسان وحرياته، وذلك جلي في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية، بالإضافة للدساتير والقوانين الوطنية.

الإشكالية

لماذا يُطرح التساؤل دائماً؟ حول مدى فاعلية الضمانات الدولية لحماية حقوق الإنسان وحرياته، وكيفية تجاوز هذه الانتهاكات المتكررة؟

أهمية الموضوع

تبرز أهمية البحث من خلال الحاجة الماسة لإعادة النظر في إدراك أهمية المساواة في فهم حقوق الإنسان وحرياته، وفعالية آليات حماية حقوق الإنسان وحرياته، خصوصاً في ظل استغلال بعض الدول الكبرى لهذه الآليات كوسائل للتدخل السياسي في شؤون الدول الأخرى، مما يهدد فكرة العدالة الكونية، واختلال توازن المساواة المنهجية

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، بالجمع بين الدراسة النظرية (لتطور المفاهيم والمصادر لحقوق الإنسان وحرياته) والدراسة التطبيقية (من خلال تحليل ظاهرة الإبادة الجماعية كمثال لانتهاك جسيم لحقوق الإنسان رغم وجود الضمانات).

خطة البحث تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان وحرياته .
- المبحث الثاني: دور المجتمع الدولي في تجسيد الحماية والحد من الانتهاكات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان وحرياته

تتطلب دراسة انتهاكات حقوق الإنسان فهماً عميقاً للإطار المفاهيمي الذي تأسست عليه هذه الحقوق. إذ لا يمكن معالجة الخروقات دون الوقوف أولاً على جذور هذه الحقوق ومصادرها، وطبيعتها وخصائصها، من هنا، يهدف هذا المبحث إلى الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، من خلال استعراض أصولها الفكرية والتاريخية ومصادرها المختلفة، إضافة إلى تحليل خصائصها كما تبلورت في المنظورين الوضعي والديني. وعليه سيتم التطرق للمبحث وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: الجذور الفكرية والتاريخية لحقوق الإنسان وحرياته

إن فهم الجذور التاريخية والفكرية لحقوق الإنسان يعد حجر الأساس لاستيعاب التطور الذي عرفته هذه الحقوق عبر الزمن. إذ أن الحقوق والحرريات لم تظهر فجأة، بل كانت نتاج سيورة فكرية وسياسية متدرجة، تأثرت بتطور المجتمعات البشرية وفلسفاتها الدينية والوضعية، في هذا المطلب، سنسلط الضوء على أبرز المراحل الفكرية والتاريخية التي ساهمت في بلورة مفهوم حقوق الإنسان وحرياته. وعليه سيتم التطرق للمطلب كالتالي:

الفرع الأول: الجذور الفكرية

حقوق الإنسان متجذرة في الطبيعة البشرية منذ وجود الإنسان، غير أن بلورة المفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان بدأت مع النهضة الأوروبية، مروراً بحركة الأنوار، ووصولاً إلى الثورات الدستورية، خاصة الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789، وفي المقابل، أكد الفكر الإسلامي حقوق الإنسان منذ بداية الرسالة المحمدية، مؤسساً لها في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، و مترجماً إياها في وثيقة المدينة وخطبة حجة الوداع¹.

إن التطور التاريخي لحقوق الإنسان وحرياته يتضمن جذور تاريخية، فلسفية، وفكرية، وهي مجموعة من القيم التي تبلورت تدريجياً عبر مراحل تطور الحضارة عند الإنسان، وونظراً لسيطرة الفكر الغربي خصوصاً في التطور القانوني

¹ إن الجذور التاريخية لحقوق الإنسان وحرياته تعود إلى نضال ضد الظلم والطغيان والانتهاك، من قبل الأفراد والشعوب على حدٍ سواء باختلاف الحقب التاريخية، وعليه تعتبر حقيقة قديمة ارتبطت بالطبيعة الانسانية، فأصبحت محط اهتمام لمختلف القوانين الوضعية والشرائع السماوية.

وظهور الدولة الحديثة، يؤسسون بأن بداية التطور كانت من النهضة الأوروبية، بدءًا من حركة الإحياء الإنساني وصولًا إلى الثورات الدستورية.¹

حيث تعتبر مدرسة الحق الطبيعي في الفكر الحقوقي الأوروبي من الجذور الفلسفية الكبرى لمفاهيم حقوق الإنسان وحرياته، حيث رسخت الاعتراف بوجود حقوق أساسية للإنسان، كما أن هذه المدرسة الفلسفية الحقوقية هي التي رسخت الاعتقاد بأن هذه الحقوق نابعة من الطبيعة البشرية ذاتها، باعتبارها حقوقًا لصيقة وملازمة للإنسان بصفته إنسانًا، وليس للمجتمع أو الدولة أو السلطة الدينية أو لقوة من القوى أن تدعي أنها صاحبة الحق والفضل في منحها للأفراد، حيث شاعت فكرة "القانون الطبيعي" بالفلسفة اليونانية، وانتقلت بعد ذلك إلى القانون الروماني وهي فكرة قريبة من فكرة الفطرة، حيث إنه كما نعلم كان قبل المسيح أنبياء، فلا يستبعد أن هناك تأثيرًا لرسالات هؤلاء الأنبياء، ونلاحظ ذلك في التعريفات لذلك القانون،² وغير تلك الفكرة نجد مثلاً في الفكر الإسلامي، يعتبر الإنسان مكرمًا منذ الخلق، وحرًا في مشيئته وإرادته، وقد جاءت الحرية في صور وأشكال متعددة، فالإنسان يحتل في الشرائع السماوية مكانة ممتازة، فقد خلقه الله - سبحانه وتعالى - ورفع فوق خلقه، وسخر له ما في السموات والأرض جميعًا، وكرمه وفضله على كثير مما خلق، كما اصطفى منه رسلًا،³ هذه المكانة النظرية العظيمة للإنسان ترجمتها الشرائع السماوية إلى مبادئ عملية، تتمثل فيما قرره من حقوق تصونه من كل عبث، وتحميه من كل اعتداء، وتحفظ عليه ما أراد الله له من كرامة، غير أن الإنسان الكفور عندما شرد عن منهج الله، زاغ وتفشى الظلم وعم الفساد، وأهدرت الحقوق، وسادت شريعة الغاب، وكان لابد من ثورات دامية حتى ينتزع الإنسان حقوقه من مغتصبيها، وعلى إثرها أعلنت وثائق تتضمن اجتهادات بشرية لتقرير الحقوق والحريات، فجاءت في جملتها دون ما وهبه الله - تعالى - للإنسان من حقوق.⁴

¹ النزعة الإنسانية "الأنسنة" هي اتجاه فكري عام تشترك فيه العديد من المذاهب الفلسفية والأدبية والأخلاقية والعلمية، ولقد ظهرت واكتملت بوضوح في عصر النهضة. كما أن النزعة الإنسانية تمثل مذهب فلسفي أدبي مادي لا ديني، يؤكد على فردية الإنسان ضد الدين ويغلب وجهة النظر المادية الدنيوية. وتمثل النزعة الإنسانية تيار ثقافي ازدهر في أوروبا وينظر إلى العالم بالتركيز على أهمية الإنسان ومكانه في الكون. وللنزعة الإنسانية جذور وأسلاف في الفكر اليوناني القديم.

أنظر - غازي الصوراني، عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر. المحور: البحوث يسارية واشتراكية وشيوعية. الموقع الرسمي الحوار المتعدد - تاريخ ووقت النشر: العدد: 4012 - 2013 / 2 / 23 - 11:40. تاريخ الإطلاع: 2025/03/28، رابط المقال:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=346893>

² عبد اللطيف بن سعيد الغامدي، حقوق الإنسان في المصادر الأساسية، أعمال الندوة العلمية "حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1422هـ-2001م، ص 154.

³ - قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ...﴾ آل عمران - الآية 110

قال تعالى: ﴿... وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ النساء - الآية 125

قال تعالى: ﴿... وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ النساء - الآية 164

⁴ - أحمد عبد الحميد السوقي، الحماية الموضوعية والإجرائية لحقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المحاكمة - دراسة مقارنة -، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 26.

الفرع الثاني: المصادر التاريخية لحقوق الإنسان وحرياته

إن النصوص القانونية الداخلية للدول التي تهتم بحقوق الإنسان وحرياته، وكذلك الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية منها والإقليمية المتعلقة بالحقوق والحريات، تعتبر أحد أهم المصادر لحقوق الإنسان وحرياته في وقتنا الحالي.¹

حيث ظهرت جل المصادر في العصر الحديث، حيث تفاخر الأمم الديمقراطية بما قرره للبشرية في مجال حقوق الإنسان وحرياته، وتنسب كل أمة لنفسها الفضل في ذلك، كما يمكن أن تعتبر المصادر الدينية الأساس الفكري أو النظري لحقوق الإنسان وحرياته، وفي الإسلام يشكل الدين أساساً لمنظومة متكاملة لحقوق الإنسان وحرياته، حيث يتسم بالشمولية والعالمية.

تشكلت أغلب مصادر حقوق الإنسان وحرياته بالعصر الحديث، حيث تفاخر الأمم الديمقراطية بإسهاماتها في تطوير هذه الحقوق. ادعى الإنجليز أنهم أول من رسخ الحرية عبر ثورتهم ضد الاستبداد، وادعى الفرنسيون أن ثورتهم أرسيت مبادئ الحرية والإخاء والمساواة، فيما نسبت الولايات المتحدة الأمريكية لريادتها إعلان حقوق الإنسان عام 1776.

إلا أن هذه الادعاءات لا تستند إلى أساس سليم، فإسهام الحضارات متنوع، والإسلام خاصة كان له أثر فعال في تكريس مبادئ حقوق الإنسان بصورة شاملة.

فمن أهم المحطات التاريخية الحديثة التي أسست لمصادر حقوق الإنسان وحرياته نجد:

الثورة الأمريكية: (1776) إعلان المساواة والحرية، الثورة الفرنسية: (1789) إعلان حقوق الإنسان والمواطن، فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: تعزيز الحقوق عبر دساتير جديدة (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا...).

إن مسألة المصادر تعد من المسائل البالغة الأهمية في الفقه القانوني عموماً،² وذلك نظراً لدورها الفعال والتميز في إطار النظرية العامة للقانون، ويمكن القول أن تطور الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته دولياً ووطنياً، إنما يعود من حيث الأصل إلى ثلاث أنواع أساسية من المصادر، وتتمثل في المصدر الدولي الذي يكون على المستوى العالمي والإقليمي، والمصدر الوطني، كما لا ننسى المصدر الديني.

حيث تمخض عن ذلك العديد من المصادر نورد أهمها كالتالي:

1. المصادر الدولية:

¹ فيصل رمون، ضوابط الحماية الإجرائية الجزائية للحقوق والحريات، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، 2019-2020، ص 50.

² نادية خلفه، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية -دراسة بعض الحقوق السياسية-، دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص 80.

- ميثاق الأمم المتحدة: (1945) نصّ على احترام حقوق الإنسان.¹
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (1948) وثيقة معيارية غير ملزمة.²
- العهدان الدوليان: (1966) معاهدتان ملزمتان قانوناً لحماية الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية.³

2. المصادر الإقليمية:

- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: (1950) من أقوى أنظمة الحماية الإقليمية.⁴
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان: (1969) حماية مدنية وسياسية.⁵
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان: (1981) تكريس حقوق الإنسان والشعوب.⁶
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان: (1994) محاولة عربية لتعزيز الحقوق رغم بعض العوائق.⁷

¹ - وقع ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران/يونيه 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذاً في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945. ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءاً متمماً للميثاق. أنظر: الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، يوم الاطلاع: 2025/01/30

<https://www.un.org/ar/charter-united-nations/>

² - ومن بين أهم الحقوق التي شمل عليها الإعلان نجد: -الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية، - الحق في المساواة والكرامة، -الحق في الشخصية القانونية، - الحق في التقاضي، -الحق في المساواة أمام القانون، -الحق في الحياة الكريمة حرية التنقل، - حرية الاعتقاد، -حرية ممارسة الشعائر الدينية، - حرية الرأي والتعبير، -حرية المشاركة الاجتماعية..

أنظر: وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تم تحميلها من الموقع الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. تاريخ التحميل: 2024/04/24
<http://www.ohchr.org/EN/UDHR/Pages/Language.aspx?LangID=arz>

³ حيث أعدت من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عهود دولية تتصف بالإلزام أكثر سميت بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية - International Convention on Civil and Political Rights -، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - International Convention on Economic Social and Cultural Rights- في سنة 1966، ليبدأ نفاذها في 1967، وهما عبارة عن معاهدتين دوليتين ملزمتين، ترتبان التزامات قانونية على عاتق الدول الأطراف فيها، وبموجب العهدين يتحول الاعتراف بالحقوق والحريات، وكذا حمايتها إلى التزامات قانونية مصدرها القانون الدولي الاتفاقي.

⁴ - وثيقة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، تم تحميلها من الموقع الرسمي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يوم 2023/03/23

http://www.echr.coe.int/Documents/Convention_ARA.pdf

⁵ - وثيقة الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، الموقع الرسمي لجامعة مينيسوتا "University of Minnesota"، تحميل يوم 2023/10/10

<http://hrlibrary.umn.edu/arab/am2.html>

⁶ - وثيقة الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الموقع الرسمي لجامعة مينيسوتا "University of Minnesota"، التحميل يوم يوم 2023/10/10

<http://hrlibrary.umn.edu/arab/a005.html>

⁷ - وثيقة الميثاق العربي لحقوق الإنسان -النسخة الأحدث - اعتمدت من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس يوم 23 مايو/أيار 2004. الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، بالرباط أدناه، تاريخ التحميل 2023/09/30.

- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام: (1990) تأكيد على الخصوصية الإسلامية لحقوق الإنسان.¹
- النظام الآسيوي لحقوق الإنسان: يظل ضعيفاً مقارنةً بأوروبا وأمريكا رغم بعض المحاولات الفردية (مثل لجنة حقوق الإنسان الآسيوية).²
- 3. المصادر الوطنية:
 - تنص دساتير الدول على حماية الحقوق والحريات (مثل الجزائر)³، والمصدر الوطني له أولوية عند انتهاك الحقوق قبل اللجوء للآليات الدولية.
 - 4. المصدر الديني (ومثاله البارز في التشريع الإسلامي): حيث يمكن أن نطلق على ما سبق بالمصادر الوضعية. أما في الإسلام فقد نزل الدين الإسلامي في مجمله تشريعاً لنهج الأمة الإسلامية ودستوراً لها، حكم به رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وأوصى أصحابه به، ويرى جانب من الباحثين أن الإسلام يشكل بحق أساس لمنظومة متكاملة لحقوق الإنسان وحرياته، وسبب ذلك يعود إلى تميز الإسلام عن غيره من الديانات السماوية، كما يتميز عن المواثيق الدولية والدساتير الحديثة، فالدين الإسلامي يتسم بالشمولية والعالمية، كما أن حقوق الإنسان وحرياته في الإسلام لم تأتي نتيجة ضغوط وطنية إقليمية أو عالمية، كما لم يكن إقرارها نتيجة مطالبات وتضحيات وإنما هي حقوق وحريات نابعة من نواة الشريعة الإسلامية فكل من القرآن والسنة النبوية يعد المرجعية الأساسية لتلك الحقوق والحريات التي ليست أمراً نظرياً.⁴

<http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Pages/CommitteeCharter.aspx>

¹ - وثيقة إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، الموقع الرسمي لجامعة مينيسوتا "University of Minnesota"، تاريخ التحميل 2023/09/30.

<http://hrlibrary.umn.edu/arab/a004.html>

² أنظر: الموقع الرسمي المنتدى الآسيوي والمحيط الهادئ (Asia Pacific Forum)، يوم الاطلاع: 2024/09/13

<https://www.asiapacificforum.net/ar/about/>

³ دستور 2020 تضمن 43 مادة متعلقة بالحقوق والحريات، وقد اعتمد فيها المشرع على التقسيم إلى حقوق أساسية وحريات عامة، حيث تميز هذا الدستور بتلك العبارات، وهو ما تجلّى في الباب الثاني منه تحت عنوان: الحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات، والذي تضمن الفصل الأول بعنوان: الحقوق الأساسية والحريات العامة، ومن خلال زيادة عدد المواد في هذا الفصل وتعديل لعنوانه، نلاحظ أن هناك توجه من قبل المشرع للاهتمام أكثر بالحقوق والحريات التي يتضمنها الدستور.

تحميل الدستور، الموقع الرسمي للجريدة الرسمية الجزائرية، يوم التحميل: 2022/11/01، رابط الموقع:

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

⁴ فيصل رمون، مرجع سابق، ص 69.

- فالإسلام أسس منظومة متكاملة لحقوق الإنسان تمثلت في (القرآن الكريم¹، السنة، وثيقة المدينة²، خطبة حجة الوداع³).
 - الحقوق والحريات في الإسلام تعد ضرورات إنسانية وواجبات شرعية لا يجوز التنازل عنها.
 - فالمصادر الدينية في التشريع الإسلامي ممثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث أرسى الإسلام منظومة حقوقية متكاملة تقوم على مبدأ الكرامة الإنسانية.
 - رغم تعدد وتنوع مصادر حقوق الإنسان (التاريخية، الدولية، الإقليمية، الوطنية، والدينية)، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في تحويل هذه النصوص والمواثيق إلى واقع ملموس يحمي كرامة الإنسان في كل مكان.
- المطلب الثاني: خصائص حقوق الإنسان وحرياته**

بعد تناولنا للجدور الفكرية والتاريخية لحقوق الإنسان، تبرز ضرورة تحليل الخصائص الجوهرية التي تميز هذه الحقوق، سواء في الفكر الوضعي أو في الرؤية الإسلامية. ففهم خصائص الحقوق يتيح لنا تقدير مدى تماسكها وقابليتها للتطبيق، ويمكننا من إدراك أوجه التلاقي والاختلاف بين مختلف المرجعيات الحضارية التي تناولت مسألة حقوق الإنسان. وعليه سيتم تناولها كالتالي:

الفرع الأول: خصائص الحقوق والحريات في القانون الوضعي

1. العالمية والقابلية للتسييس⁴:

- العالمية: أصبحت حقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولي بفضل الإعلانات والمعاهدات الدولية، وأضحت معياراً لقياس سلوك الدول (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948).
 - القابلية للتسييس: بالرغم من عالمية المفاهيم، تم استغلال حقوق الإنسان سياسياً لتحقيق مصالح الدول الكبرى، ما أدى إلى ازدواجية واضحة بين المبادئ والتطبيق العملي. وواقعنا خير دليل على ذلك.⁵
2. الفاعلية والواقعية:

¹ حيث يعد القرآن الكريم في الإسلام أول وثيقة -إن صح التعبير- تشرع وتدون لأسس ومبادئ حقوق الإنسان وحرياته

² يطلق عليها صحيفة المدينة، أو ما اصطلح على تسميتها بالمفهوم المعاصر "دستور المدينة" أو دستور دولة الرسول، وهي الوثيقة التي قررها الرسول -صلى الله عليه وسلم- لما قدم المدينة وشرع في تأسيس الدولة.

³ كانت الخطبة يوم الجمعة في السنة العاشرة للهجرة، وسميت بخطبة الوداع لأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- ودع المسلمين فيها ولم يحج بعدها، وهناك من يطلق عليها خطبة البلاغ. نص الخطبة كاملاً: محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، الطبعة السادسة، دار النفائس، بيروت، 1407 هـ / 1987 م، ص 360.

⁴ أنظر أكثر: العالمية المطلقة أو النسبية، عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان في الإسلام، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 1428 هـ - 2006 م.

⁵ - على سبيل المثال ما يحدث في فلسطين المحتلة، والإبادة الجماعية بغزة بالضبط...

الفاعلية: حقوق الإنسان تتحقق بمدى تجسيدها واقعًا ملموسًا في حياة الأفراد.

الواقعية: الانتقال من المبادئ النظرية إلى الضمانات الإجرائية الفعلية على المستوى الوطني والدولي.

لكن على العكس من ذلك تنتهك حقوق الإنسان وحرياته بأبشع الصور،¹ ووصلت الانتهاكات حتى من طرف بعض الدول التي تعتبر ديمقراطية، وهذا يعتبر عائق من عوائق الفاعلية.²

الفرع الثاني: خصائص الحقوق والحريات في الإسلام

1. الارتباط بالعقيدة الإسلامية: حقوق الإنسان وحرياته في الإسلام ليست مكتسبة بل هي فرائض إلهية، نابعة من الوحي (القرآن والسنة)، وهي جزء من العقيدة وملتصبة بالكرامة الإنسانية والغاية الوجودية للإنسان.³

2. ربانية المصدر: الحقوق ليست صنيعة بشرية قابلة للتغيير، بل منح ربانية ثابتة، مما يجعلها أكثر مصداقية وشمولية واستمرارية.⁴

3. تأسيس الحقوق على الوحدة الإنسانية وتكريم الإنسان: الإسلام ينطلق من مبدأ المساواة بين البشر في الكرامة والحقوق، ويؤسس للعلاقات الاجتماعية على أساس وحدة النشأة والطبيعة البشرية المشتركة.⁵

4. تغليب العدل على المساواة المطلقة: العدل هو الأساس في توزيع الحقوق، دون فرض مساواة شكلية قد تؤدي إلى الظلم، كما يتجلى في التشريعات المتعلقة بالمواريث والحقوق الأسرية.⁶

¹ - علي محمد صالح الدباس، علي عليان محمد أبو زيد، حقوق الإنسان وحرياته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 28.

² - حيث أن الفاعلية ما هي إلا توفير ضمانات فعالة تحيل حقوق الإنسان وحرياته من مجرد كلمات وشعارات، إلى واقع ملموس.

³ - محمد حاج عيسى، خصائص ومميزات حقوق الإنسان في الإسلام، مقال منشور بقسم الدروس والمحاضرات يوم الاثنين 02 ذو الحجة الموافق لـ 02 نوفمبر 2010، تاريخ الاطلاع على المقال يوم 20/02/2025.

الموقع الرسمي للأستاذ محمد حاج عيسى الجزائري.

<http://islahway.com/v2/index.php/item/361-2014-05-26-16-17-40>

⁴ - نجد الأسس الشرعية للحقوق والحريات وأحكامها التفصيلية موزعة على أبواب الفقه الإسلامي، والأساس الذي يوضح الإطار الشرعي لمجموع الحقوق والحريات نجده في مواضع ثلاثة من كتب الأصول، وهي مباحث الحق حيث توضح أساس الحق، ومباحث الحكم التخييري توضح أساس الحريات، وأما مباحث الحكم الاقتضائي توضح الواجبات وهو ما تنفرد الشريعة الإسلامية به. ومنه يتم جمع الأحكام العامة للحقوق والحريات من أماكنها المتناثرة.

- جمال الدين عطية، حقوق الإنسان في الإسلام - النظرية العامة -، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد الخامس، جامعة قطر، 1407هـ/ 1987م، ص 98.

⁵ أسس التشريع الإسلامي كل الحقوق والحريات على ركائز أساسية، من أهمها احترام النوع الإنساني وتكريمه الواضح للإنسان، هنا نجد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾ سورة الإسراء الآية 70.

⁶ - من أول المبادئ التي أرساها الرسول - (صلى الله عليه وسلم) هو المساواة بين البشر وأن الناس جميعا سواء في الحقوق والحريات ورفض أي نوع من أنواع التمييز، وقد ورد عن الرسول - (صلى الله عليه وسلم) أنه مما قال في حجة الوداع: "أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ليس لعربي فضل على أعجمي إلا بالتقوى، ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد" [رواه مسلم]،

محمد راتب النابلسي، مقاصد الحج وعلاقته بحقوق الإنسان موضوعات إسلامية، الموقع موسوعة النابلسي، مقاصد الشريعة، تاريخ الاطلاع على الموقع:

2025/02/28

5. الشمول للجسد والروح: الإسلام لم يغفل عن تلبية حاجات الإنسان الروحية إلى جانب حاجاته الجسدية، مما أكسب منظومته الحقوقية بعداً متكاملًا وشاملاً.¹

من خلال ما سبق تكشف لنا أن الرؤية الوضعية والرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان وحياته، عن تباين عميق في المنطلقات والمفاهيم، ففي حين تأسست المنظومة الوضعية على تطور اجتماعي وسياسي حديث قابل للتغيير والتسييس، جاءت الرؤية الإسلامية شاملة، ربانية المصدر، ثابتة في الجوهر، قائمة على مبدأ العدل وتكريم الإنسان بما يتناسب مع فطرته وطبيعته.

إذن تتأسس الحقوق والحريات في الإسلام على الوحدة الإنسانية وتكريم الإنسان، وعلى احترام النوع الإنساني وتكريمه، والمساواة بين البشر في أصل النشأة والخلق، كما أن الحقوق والحريات في الإسلام مبنية على العدالة لا على المساواة، والعدالة أدق من المساواة، فالمساواة في الشرائع الوضعية قد تكون مجرد شعارات.

المبحث الثاني: دور المجتمع الدولي في تجسيد الحماية والحد من الانتهاكات

رغم الجهود الكبيرة المبذولة على المستوى الدولي لحماية حقوق الإنسان، إلا أن الواقع يكشف عن فجوة مؤلمة بين النصوص القانونية والممارسات الفعلية. من هنا، يتناول هذا المبحث دور المجتمع الدولي في السعي لتجسيد الحماية الفعلية لحقوق الإنسان، مع تسليط الضوء على مدى فعالية هذه الجهود من خلال دراسة حالة الإبادة الجماعية في غزة كمثال حي على الإخفاقات الواقعية في مجال الحماية الدولية. وعليه سنفصل في المبحث كالتالي:

الفرع الأول: الإبادة الجماعية كنموذج للانتهاك (غزة أنموذجا)

تُعد جريمة الإبادة الجماعية من أبشع الجرائم التي عرفت البشرية، وهي تمثل فشلاً ذريعاً في منظومة حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي. وانطلاقاً من هذا الواقع، يهدف هذا المطلب إلى تحليل مفهوم الإبادة الجماعية من خلال أطرها القانونية الدولية، ومن ثم دراسة الحالة المأساوية لغزة باعتبارها نموذجاً معاصراً لانتهاك جسيم لحقوق الإنسان، رغم وجود الضمانات الدولية. وعليه سيتم تناول هذا المطلب وفق التالي:

أولاً: تعريف الإبادة الجماعية

عرّفت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948¹، الإبادة الجماعية بأنها "أي فعل يُرتكب بقصد تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، كلياً أو جزئياً"، يشمل ذلك القتل الجماعي، الإيذاء الجسدي أو النفسي، فرض ظروف معيشية قاسية، منع الولادات، ونقل الأطفال قسراً.

<https://nabulsi.com/web/article/1277>

أنظر أيضاً: محمد راتب النابلسي، الإنسانية والمساواة في الإسلام، مجلة البصائر الموقع الإلكتروني، تاريخ الاطلاع: 2025/01/03

<https://basaer-online.com/2011/07/2011-07-04-14-37-16/>

¹ نعلم أن الإنسان جسد وروح، إذن فهو محتاج إلى تلبية حقوق الروح كما الجسد، لذلك فإن الإسلام أعطى حيزاً واسعاً من الحقوق والحريات لأجل حفظ الحاجات الروحية للإنسان.

ولا يتمتع أي شخص بحصانة ضد تهمة الإبادة الجماعية. فوفقاً للمادة الرابعة، يعاقب مرتكبو الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة، سواء كانوا حكماً دستوريين أو موظفين عامين أو أفراداً. ووفقاً للمادة الخامسة، يتعهد الأطراف المتعاقدون بأن يتخذوا، كلٌ طبقاً لدستوره، التدابير التشريعية اللازمة لضمان إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية، وعلى وجه الخصوص النص على عقوبات جنائية ناجعة تنزل بمرتكبي الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة.²

وتتم المحاكمة وفقاً للمادة السادسة، تتم محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة أمام محكمة مختصة من محاكم الدولة التي ارتكب الفعل على أرضها، أو أمام محكمة جزائية دولية تكون ذات اختصاص إزاء من يكون من الأطراف المتعاقدة قد اعترف بولايتها.³

أما بالنسبة لدور محكمة العدل الدولية، فتتص المادة التاسعة من الاتفاقية على أنه "تعرض على محكمة العدل الدولية، بناءً على طلب أي من الأطراف المتنازعة، النزاعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية، بما في ذلك النزاعات المتصلة بمسؤولية دولة ما عن إبادة جماعية أو عن أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة".⁴

ثانياً: حالة غزة كنموذج للإبادة الجماعية

تُعد الأحداث المتكررة في غزة، خاصة التصعيدات العسكرية المكثفة، مثلاً مأساوياً على ما يمكن اعتباره انتهاكاً لمعايير الحماية الدولية.⁵

قُتل آلاف المدنيين، ودُمّرت البنى التحتية بشكل واسع النطاق.

فرض حصار خانق على السكان، حرّمهم من الغذاء والدواء والمياه الأساسية.

¹ اتفاقية عام 1948 بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها هي أول معاهدة لحقوق الإنسان اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتشير الاتفاقية إلى التزام المجتمع الدولي بألا تكرر فظائع الإبادة أبداً، كما تتيح كذلك أول تعريف قانوني دولي لمصطلح "الإبادة الجماعية". وهي تنص أيضاً على واجب الدول الأطراف في منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. تتكون الاتفاقية من 19 مادة.

الموقع الرسمي للأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، تاريخ الإطلاع: 2025/01/17 بالرباط:

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-prevention-and-punishment-crime-genocide>

² أنظر: اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948

³ أنظر: اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948

⁴ أنظر: اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948

⁵ طالع التقارير الدولية التالية: تاريخ الإطلاع على المواقع: 2025/01/05

Human Rights Watch, *Gaza Reports*, 2024, Israel's Crime of Extermination, Acts of Genocide in Gaza.

<https://www.hrw.org/news/2024/12/19/israels-crime-extermiation-acts-genocide-gaza>

Amnesty International, *Annual Report on Palestine*, 2024,

استهداف منشآت مدنية كمستشفيات ومدارس.

رغم الإحالات المتعددة إلى القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، بقي المجتمع الدولي عاجزاً عن وضع حد لهذه الانتهاكات، مما أثار اتهامات جديّة بارتكاب جرائم إبادة جماعية¹.

ثالثاً: موقف المجتمع الدولي

أظهرت ردود فعل المجتمع الدولي تجاه غزة ازدواجية في المعايير:

الأمم المتحدة: دعا مجلس حقوق الإنسان إلى تحقيقات مستقلة، لكن القرارات بقيت غالباً غير ملزمة².

المحكمة الجنائية الدولية (ICC): فتحت المحكمة تحقيقاً أولياً بجرائم محتملة في فلسطين، إلا أن الضغوط السياسية أعاقَت التقدم³.

الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية عن الإبادة الجماعية

انطلاقاً من خطورة جريمة الإبادة الجماعية وأثرها الكارثي على البشرية جمعاء، يصبح من الضروري دراسة الإطار القانوني الذي يحدد المسؤولية الجنائية عنها. في هذا المطلب، سنستعرض قواعد المسؤولية الجنائية الدولية، ونحلل أركانها القانونية، مع التركيز على مدى قابلية تطبيقها في حالات الانتهاكات الجسيمة مثل ما يجري في غزة، وذلك بغية فهم معوقات تحقيق العدالة الجنائية الدولية. ومنه سيتم التفصيل في هذا المطلب وفق التالي:

أولاً: الإطار القانوني للمسؤولية الجنائية

المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية تم تحديدها بوضوح في:

اتفاقية الإبادة الجماعية (1948)⁴ (Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide, 1948).

¹ تاريخ الاطلاع على التقارير الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة: 2025/02/08

United Nations Human Rights Council Reports, 2024

<https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/regular-sessions/session58/list-reports>

طالع أيضاً:

<https://www.universal-rights.org/category/human-rights-council-reports#/>

² أنظر: قرارات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، UNHRC Resolutions, 2024، تاريخ الإطلاع: 2025/01/14

<https://www.unhcr.org/mid-year-trends-report-2024>

³ أنظر: تقرير الفحص الأولي للمحكمة الجنائية الدولية، ICC Preliminary Examination Report, 2024، تاريخ الإطلاع: 2025/01/14

<https://www.icc-cpi.int/news/icc-office-prosecutor-launches-annual-report-2024-law-action-all>

⁴ الموقع الرسمي للأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، تاريخ الإطلاع: 2025/01/17 بالرباط:

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-prevention-and-punishment-crime-genocide>

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998)¹ (Rome Statute, 1998).

تُلزم هذه النصوص الدول والأفراد بعدم ارتكاب جريمة الإبادة، وملاحقة مرتكبيها سواء كانوا قادة سياسيين أو عسكريين أو أفرادًا عاديين.

ثانيا: أركان المسؤولية الجنائية

تقوم جريمة الإبادة الجماعية بتوفر ثلاثة أركان، وهي الركن المادي الذي يشمل مجموعة من الأعمال المادية التي تكون السلوك الإجرامي لجريمة الإبادة، والركن المعنوي الذي يتمثل في القصد الجنائي، والركن الدولي الذي يتمثل في قيام جريمة دولية بناء على تخطيط وتدير من دولة أو مجموعة من الدول.

الركن المادي: ارتكاب أفعال منصوص عليها في المادة 02 اتفاقية الإبادة الجماعية (القتل، التعذيب، الحرمان المعيشي)، وفقا للمادة الثانية من الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيا من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة.

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

(ج) إخضاع الجماعة، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.

(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

الركن المعنوي: نية التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة محمية. لا يكفي في هذه الجريمة أن يتوافر للجاني عنصري القصد الجنائي العام الذي يتكون من العلم والإرادة فقط، وإنما يجب أن يتوافر إلى جانبه قصد جنائي خاص، وهو قصد الإبادة، إذ يكون مدفوعا بفرض محدد وتحركه أسباب معينة ترتبط بعوامل ذكرتها المادة (02) من الاتفاقية وهي أسباب قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية.

لا يعد القتل الجماعي جريمة إبادة إلا إذا كان بدافع من هذه الدوافع، وهذا ما يجعل القصد الجنائي في هذه الجريمة قصد جنائي خاص، لكي تتحقق جريمة الإبادة الجماعية، يجب ارتكاب أحد الأفعال الخمسة التي تم تعدادها في نص المادة (02) من اتفاقية 1948، إذ جاء فيها: بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو أندية أو عنصرية أو دينية.²

¹ التحميل يوم: 2025/02/15، من الموقع الرسمي بالرباط:

<https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2024-05/Rome-Statute-eng.pdf>

النسخة العربية:

<https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Rome-Statute-Arabic.pdf>

² سليمان عبد الله سليمان المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 291.

الركن الدولي لجريمة الإبادة الجماعية

يقصد بالركن الدولي لجريمة الإبادة الجماعية ارتكابها بناء على خطة مدبرة من جانب دولة أو عدة دول، حيث ترتكب من قبل الحكام أو فئات اجتماعية غالبية ويبيدها السلطة أو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة ضد فئات اجتماعية أو عرقية أو دينية.

لا يشترط صفة معينة في الجاني ولا يشترط في المجني عليهم أن يكونوا تابعين لدولة أخرى، إذ تقع جريمة الإبادة الجماعية سواء كان المجني عليهم تابعين لدولة أخرى أم تابعين لذات الدولة زمن الحرب أم زمن السلم، وتستمد صفتها الدولية من الأمور التالية: أن مرتكبها هو صاحب سلطة فعلية قائمة أو من يرتبط بالسلطة الفعلية القائمة، كما أن موضوعها مصلحة دولية تتمثل في وجوب حماية الإنسان لذاته بغض النظر عن جنسه أو دينه أو العنصر الذي ينتسب إليه، وتجد هذه الجريمة مصدرها في الوثائق والمعاهدات الدولية التي نصت عليها وجرمتها.¹

ثالثاً: المسؤولية الدولية عن الإبادة في غزة

مع ثبوت كل الأركان -المادي، المعنوي، الدولي- من خلال التقارير الدولية الموثوقة،² ولأكثر من عام، تحاول إسرائيل إقناع حلفائها ومعظم العالم بأن جهودها لإبادة قطاع غزة عمل مشروع للدفاع عن النفس، وهي التي تشن هجوماً عسكرياً وحشياً لا هوادة فيه على القطاع المحتل رداً على هجمات حركة المقاومة الإسلامية - حماس - في 7 أكتوبر 2023.

بهذه المقدمة افتتحت الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية أنيس كالامار مقالاً لها بمجلة نيوزويك الأميركية قالت فيه إن الزعم بأن حرب إسرائيل على غزة تهدف إلى تفكيك حماس فقط، لا إلى تدمير الفلسطينيين جسدياً كجماعة وطنية وإثنية ولو جزئياً، لا يصمد أمام التدقيق، حيث نشرت منظمتها مؤخراً أدلة قاطعة على أن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة وما زالت تفعل ذلك.³

جهود المحاكم الدولية لم تثمر حتى الآن عن محاكمة فعلية لمسؤولين إسرائيليين، رغم تقديم شكاوى من قبل دول وأفراد أمام المحكمة الجنائية الدولية.⁴

¹ محمد نصر محمد أحكام المسؤولية الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 100.

² Human Rights Watch Gaza Reports, 2024

Amnesty International Gaza Investigation, 2024

³ الموقع الرسمي لأخبار الجزيرة، الأمانة العامة للعفو الدولية: العالم ملزم بوقف حرب إبادة غزة، يوم الاطلاع على المقال: 2025/01/13

<https://www.aljazeera.net/politics/2024/12/14/>

⁴ المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، المنظومة الدولية عجزت عن تحقيق المبادئ التي قامت عليها وأظهرت فشلاً مشيناً في وقف الإبادة في غزة، تاريخ الإطلاع: 2025/01/13

<https://euromedmonitor.org/ar/article/6532>

هناك أيضاً مسؤولية على الدول التي دعمت بشكل مباشر أو غير مباشر هذه الجرائم، ما يفتح الباب أمام ملاحقتها أمام محاكم دولية أخرى مثل محكمة العدل الدولية¹.

قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إن إجماع فقهاء القانون الدولي وخبراء الأمم المتحدة على أن ما يحدث في قطاع غزة يمثل جريمة "إبادة جماعية" ينبغي أن يكون نقطة فاصلة من أجل محاسبة إسرائيل².

رغم الاعتراف الدولي بأهمية حماية حقوق الإنسان ومنع جرائم الإبادة الجماعية، إلا أن الواقع الميداني، كما في حالة غزة، يكشف عن قصور خطير في تجسيد هذه الحماية. العوامل السياسية، والازدواجية في تطبيق المعايير، وعجز أجهزة القضاء الدولي، ساهمت جميعها في إضعاف فعالية حماية حقوق الإنسان. إن مستقبل العدالة الدولية مرهون بإرادة دولية حقيقية، قادرة على فرض احترام الحقوق ومحاسبة الجناة مهما كانت مراكزهم.

الخاتمة:

من خلال تناول الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان وحياته، وتحليل دور المجتمع الدولي في تجسيد الحماية، خاصة عبر نموذج الإبادة الجماعية في غزة، يتضح أن هناك فجوة صارخة بين النصوص النظرية وبين الممارسة العملية. فرغم التطور الكبير في المواثيق الدولية والجهود القانونية، إلا أن الانتهاكات لا تزال متكررة وبأشكال أكثر وحشية، مما يؤكد أن الضمانات الحالية تعاني قصوراً بنيوياً في التطبيق والالتزام الفعلي.

الاستنتاجات الأساسية:

إن الجذور الفكرية والتاريخية لحقوق الإنسان تظهر أن هذه الحقوق نابعة من حاجات إنسانية أصيلة، وليست مجرد منجزات قانونية حديثة.

المنظومة الدولية لحماية حقوق الإنسان، رغم شموليتها وتطورها، أضحت عرضة للتسييس وخاضعة لمعادلات المصالح الدولية، مما أفرغها جزئياً من مضمونها الإنساني الحقيقي.

جرائم الإبادة الجماعية، كما يتجلى في الحالة الفلسطينية، تمثل فشلاً ذريعاً للنظام الدولي في منع الانتهاكات ومعاقبة الجناة، وهو ما يعمق الشكوك في مصداقية المؤسسات الدولية.

تعدد المصادر (دينية، دولية، وطنية) يمنح حقوق الإنسان شرعية واسعة، لكنه في المقابل يفرض تحدياً في توحيد معايير التطبيق ومساءلة المنتهكين بفعالية.

¹ أنظر الموقع الرسمي لمحكمة العدل الدولية، ICJ Advisory Opinions، تاريخ الإطلاع: 2025/01/13

<https://www.icj-cij.org/decisions>

² المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إجماع فقهاء القانون الدولي على أن ما يحدث في غزة جريمة إبادة نقطة فاصلة من أجل محاسبة إسرائيل، تاريخ

الإطلاع: 2025/01/13

<https://euromedmonitor.org/ar/article/5909>

الاقتراحات:

إصلاح هيكلي للمؤسسات الدولية، بما يضمن استقلالها عن الضغوط السياسية للدول الكبرى، وتحقيق المساواة أمام القانون لجميع الدول بغض النظر عن قوتها.

تعزيز آليات المتابعة والمساءلة، من خلال تفعيل دور المحاكم الجنائية الدولية، ومنحها صلاحيات أوسع لإجراء محاكمات عادلة وسريعة ضد مرتكبي الجرائم الكبرى.

ربط دعم الدول اقتصادياً ودبلوماسياً بالتزامها بمعايير حقوق الإنسان، كوسيلة للضغط العملي للحد من الانتهاكات.

تشجيع المجتمع المدني الدولي على الاستمرار في توثيق الانتهاكات والضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية عبر حملات حقوقية وإعلامية قوية.

إعادة التأكيد على القيم المشتركة لحقوق الإنسان، مع احترام الخصوصيات الثقافية، لضمان عالمية هذه الحقوق دون فرض نماذج قسرية أو تبرير انتهاكات بدعوى الخصوصية.

ضرورة تطوير منظومة عربية وإسلامية متماسكة لحقوق الإنسان تتسم بالاستقلالية والفاعلية، كبديل داعم للأنظمة الدولية الحالية.

ختاماً، يبقى التحدي الأكبر هو تحويل المبادئ السامية لحقوق الإنسان من مجرد نصوص في الاتفاقيات إلى واقع فعلي يحفظ كرامة الإنسان في كل مكان، وهو رهان يتطلب إرادة سياسية صادقة، وجهوداً جماعية مستمرة.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

الحديث النبوي الشريف.

الدستور الجزائري 2020.

المواثيق الدولية:

1. ميثاق الأمم المتحدة
2. وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
3. وثيقة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، تم تحميلها من الموقع الرسمي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
4. وثيقة الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان
5. وثيقة الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
6. وثيقة الميثاق العربي لحقوق الإنسان
7. وثيقة إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام
8. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948

الكتب:

1. أحمد عبد الحميد السوقي، الحماية الموضوعية والإجرائية لحقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المحاكمة -دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
2. سليمان عبد الله سليمان المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
3. عبد اللطيف بن سعيد الغامدي، حقوق الإنسان في المصادر الأساسية، أعمال الندوة العلمية "حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1422هـ-2001م.
4. عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان في الإسلام، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 1428هـ-2006م.
5. علي محمد صالح الدباس، علي عليان محمد أبو زيد، حقوق الإنسان وحرياته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
6. محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، الطبعة السادسة، دار النفائس، بيروت، 1407 هـ/ 1987م.
7. محمد نصر محمد أحكام المسؤولية الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

الأطاريح:

1. فيصل رمون، ضوابط الحماية الإجرائية الجزائية للحقوق والحريات، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، 2019-2020.
2. نادية خلفه، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية -دراسة بعض الحقوق السياسية-، دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

المقالات:

1. جمال الدين عطية، حقوق الإنسان في الإسلام -النظرية العامة-، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد الخامس، جامعة قطر، 1407هـ/ 1987م.
2. غازي الصوري، عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر. المحور: أبحاث يسارية واشتراكية وشيوعية. الموقع الرسمي الحوار المتمدن.
3. محمد حاج عيسى، خصائص ومميزات حقوق الإنسان في الإسلام، مقال منشور بقسم الدروس والمحاضرات الموقع الرسمي للأستاذ محمد حاج عيسى الجزائري.
4. محمد راتب النابلسي، مقاصد الحج وعلاقته بحقوق الإنسان موضوعات إسلامية، الموقع موسوعة النابلسي.
5. محمد راتب النابلسي، الإنسانية والمساواة في الإسلام، مجلة البصائر الموقع الإلكتروني.

التقارير الدولية:

1. Human Rights Watch, *Gaza Reports*, 2024, Israel's Crime of Extermination, Acts of Genocide in Gaza.
2. Amnesty International, *Annual Report on Palestine*, 2024,
3. United Nations Human Rights Council Reports, 2024
4. UNHRC Resolutions 2024
5. ICC Preliminary Examination Report 2024

6. Human Rights Watch Gaza Reports, 2024
7. Amnesty International Gaza Investigation, 2024
8. ICJ Advisory Opinions

مواقع أنترنت:

1. الموقع الرسمي المنتدى الآسيوي والمحيط الهادئ (Asia Pacific Forum)
2. الموقع الرسمي للأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي
3. الموقع الرسمي لأخبار الجزيرة، الأمانة العامة للعفو الدولية: العالم ملزم بوقف حرب إبادة غزة.
4. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، المنظومة الدولية عجزت عن تحقيق المبادئ التي قامت عليها وأظهرت فشلاً مشيناً في وقف الإبادة في غزة.
5. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إجماع فقهاء القانون الدولي على أن ما يحدث في غزة جريمة إبادة نقطة فاصلة من أجل محاسبة إسرائيل.